جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في مادة

تاريخ الجزائر الحديث (القرن 16 – القرن 19)

للسنة الثانية تاريخ عام (ل.م.د)

السداسي الرابع

وفق برنامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إعداد

الشافعي درويش أستاذ محاضر أ

chafaiderouiche@yahoo.fr

السنة الجامعية: 1440 هـ – 1441 هـ / 2019 م – 2020 م

السداسي: الرابع

عنوان الوحدة : التعليم الأساسية 2

المادة: تاريخ الجزائر الحديث ق 16– ق19

محتوى المادة :

- **الغزو الايبيري للبلدان المغاربية.**
- **التطور السياسي للجزائر في العهد العثماني**
- **العلاقات الدولية للجزائر في التاريخ الحديث**
- **الدولة والمجتمع في الجزائر أثناء الفترة العثمانية (نظام الحكم، الاقتصاد، الأوقاف، التعليم، الزوايا، التنظيم الاجتماعي)**

مقدمة :

يعتبر تاريخ الجزائر الحديث من المراحل الهامة من تاريخ الجزائر ،والذي بدأ منذ ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية في سنة 1519 ،وتغير مسارها ودورها وتحولها إلى قوة في الحوض الغربي من البحر المتوسط ،فقد لعبت الجزائر دورا إقليميا ودوليا من تلك الفترة ،كما استطاعت تحرير موانئها من الاحتلال المسيحي الأجنبي الإسباني .وقد شهدت تطورات كثيرة خلال تلك المرحلة .وقد مرت بأربعة مراحل في تطورها في هذه الفترة ،كما كان لها علاقات متنوعة وعديدة مع دول حوض البحر المتوسط بضفتيه الجنوبية والشمالية ،وتعدتها إلى المحيط الأطلسي .

وبذلك يمكن القول أن هه الفترة كانت هامة وضرورية ساهمت في تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة ،التي كانت قوة بحرية يحسب لها حسابها من طرف الدول المسيحية ،قبل أن تدهور مع نهاية القرن 18م ،لتسقط الإيالة بعد الحملة الفرنسية في سنة 1830م .

وسبق وان درسنا 4 محاضرات قبل العطلة .بالتوفيق.

المحاضرة التاسعة : الدولة والمجتمع في الجزائر أثناء الفترة العثمانية :

الإشكالية :كيف كانت مظاهر الدولة الجزائرية أثناء العهد العثماني ؟من نظام للحكم ؟ واقتصاد ؟ وجيش ؟

1- نظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني :

أن نظام الحكم الذي كان سائدا في الجزائر منذ إلحاقها بالدولة العثمانية ،كان مختلفا عن غيره ؛فهناك من يقول :أن الجزائر كانت جمهورية عسكرية ،يعين رئيسها بواسطة الانتخاب ،ويذكر أخرين أنها كانت مملكة .والواقع أنها لم تكن هذه ولا تلك ،وإنما كانت تحكم بنظام من نوع خاص ،أهم ميزاته أنه كان حكما جماعيا شوريا في القمة ،وفرديا مطلقا في القاعدة ،وتشمل القاعدة البايات وأعوانهم والقواد والمشائخ ،أما الصبغة المدنية ،فإنها تتجلى في أن حاكم الإيالة كان دائما ،يلجأ إلى العلماء لحل المشاكل العويصة ،ولا يستطيع مخالفتهم في شيء .وأما الصبغة العسكرية ؛فتتمثل في الديوان الذي بيده الحل والعقد ،والذي يتكون من العسكريين فقط .

وقد وضعت أول لبنة لهذا النظام خلال عهد البيلربايات (1519-1587) ،كذلك مرورا بعهد الباشوات (1587-1659) ،وعهد الأغوات (1659-1671) ،ليكتمل شكل هذا النظام خلال عهد الدايات (1671-1830) ،وهو بطبيعة الحال أهم العهود وأطولها .فهذا النظام يعتمد في هيكله على التدرج في المناصب والمهام ،انطلاقا من رأس الهرم ،وهو الداي ويندرج تحته مجموعة من الموظفين الساميين كدعائم لسلطة الداي .

هؤلاء الموظفين بالرغم من تعدد اختصاصاتهم ومهامهم السياسية ،والإدارية ،والعسكرية ،وتفرعهم عبر مختلف المجالات الاقتصادية ،والثقافية ،وحتى الاجتماعية منها ،والدينية إلا إنهم يشتركون كلهم تقريبا في نفس الهدف ،وهو تحصيل الضرائب وجمع الأموال ،وتوفير عوائد الخزينة المالية للإيالة باستعمال شتى الطرق ،وهذا الشيء انعكس بوضوح في طبيعة النظام السياسي والهيكل الإداري في الحكم داخل إيالة الجزائر ،وتبلور ذلك في مرحلة حكم الدايات .

ويتكون موظفو الجهاز الإداري من الموظفين ،كالتالي:

1- حاكم الإيالة (مثلا الداي) .

2- مجلس النواب (الوزراء) أو مجلس الشورى أو الديوان :فقد كان الداي يعين وزراءه بنفسه وهم على النحو التالي : الخزناجي :وهو المكلف بالأمور المالية .و وكيل الحرج :يشرف على البحرية .و البيت مالجي :وهو مكلف بأمور العقود والمواريث .وخوجة الخيل :يشرف على مراقبة أملاك الدولة .

وإلى جانب الديوان هناك الأغا وهو قائد الجيش ،وشيخ الإسلام والمفتيان الحنفي والمالكي .وكانت الجزائر مقسمة إلى أربعة بايليكات ،على رأس كل واحدة باي يعينه الداي ،يساعده قواد ومشايخ في البايليك ،إلى جانب قوات من الجنود الانكشارية ،والقبائل الموالية المعروفة بقبائل المخزن ،التي كانت معفاة من الضرائب ،مقابل مهمة تأمين البايليك .

2- اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني :

كانت الجزائر بلدا زراعيا بالدرجة الأولى خلال العهد العثماني ،توجد بها مراعي شاسعة وسهول فسيحة تكثر فيها منتوجات كثيرة ،فقد كانت الجزائر تنتج كميات هائلة من القمح ،والشعير ،والصوف ،والجلود ،والشموع .أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات كالأبقار، والأغنام ،والماعز ،والبغال ،والحمير.وقد كانت ملكيات الأرض أنواع وهي:

- الملكية الخاصة المستغلة من أصحابها .
- والملكيات المشاعة وأراضي القبيلة ،والتي تعرف بالعرش في الجزائر .
- وهناك ملكية الدولة التي تعرف محليا بأراضي المخزن أو البايلك .
- إضافة إلى أراضي الوقف وهي المحبسة للأعمال الخيرية ،وتتبع المؤسسات الدينية ،مثل مؤسسة الحرمين الشريفين ،والمسجد الأعظم المالكي ومؤسسة سبل الخيرات (المساجد الحنفية) ،إضافة إلى المرابطين والأيتام والطلبة .

أما بالنسبة للصناعة فقد كانت هناك صناعات حرفية فقط في الجزائر ،كسائر بلدان المغرب العربي خلال العصر الحديث ،وقد كانت الحرف الصناعية تتركز في المدن الرئيسية ،كالجزائر ،وقسنطينة ،وتلمسان .وقد كان الصناع الحرفيون يعتمدون في مزاولة مهنهم على التقاليد الموروثة ، مستخدمين المواد الأولية المتوفرة كالصوف والجلود والأخشاب .وقد استفادت تلك الحرف من مهارات الأندلسيين واليهود .ومن اهم تلك الصناعات الحرفية :النسيج ،الجلود ،الحدادة ،الخشب وصناعة السفن ،العقاقير ....الخ .ولم تعرف تلك الصناعات تطورا كبيرا خلال العهد العثماني ،بسبب المنافسة الأوربية ،وثقل الضرائب المفروضة على الصناع.

أما بالنسبة للتجارة لم يكن للدولة أثناء العهد العثماني أي إسهام في النشاط الاقتصادي ،فرغم اهتمام الجزائر بالبحر ،لا نجد للدولة أثرا في إنشاء الموانئ الصالحة للتجارة ،وكان ميناء الجزائر هو الوحيد الصالح للتجارة في حين كانت باقي الموانئ مهملة ،ويعود اهتمام الحكومة بميناء الجزائر إلى أيام خير الدين ،ولكن هذا الاهتمام لم يكن بقصد التجارة ،بل لإيجاد مرسى آمن لسفن القرصنة .

وعلى الرغم من أن نشاط القراصنة كان يؤثر على علاقات الجزائر الخارجية ،فإن التجارة الجزائرية لم تتأثر بهذا النشاط بقدر تأثرها بسياسة الحكومة وضعف الموارد .فقد أثرت سياسة الاحتكار والقيود على التصدير وعلى النشاط التجاري ،فقد كانت الحكومة تحتكر تصدير المنتجات المحلية كالجلد والشمع والصوف ،وكان تصدير الزيت والجلود ممنوعا إلا الدولة العثمانية ،وكان تصدير الحبوب والمواشي .ولكن التجار الأجانب لم يكونوا يتقيدون بقوانين المنع ،وكان اليهود يحتكرون بالاتفاق مع الحكومة التجارة الداخلية ،وكانت مؤسسة بكري وبوشناق تحتكر وحدها ثلثي التجارة ،وتتحكم في فرض أسعار الشراء والبيع ،فتشتري المنتجات المحلية بأرخص الأسعار من الأسواق والفنادق المخصصة للقوافل ،وتبيعها بأسعار مرتفعة سواء في الداخل أو الخارج .وكانت تشتري الصوف من القبائل الصحراوية بسعر زهيد ،وتبيعهم الحبوب بسعر مرتفع حتى أيام المجاعات ،مما أدى

إلى قيام ردود أفعال ضد اليهود عنيفة ولا سيما أيام المجاعات .

وفي إطار التبادر الخارجي كانت المدن الساحلية مثل الجزائر وعنابة والقالة على اتصال مباشر مع الموانئ المشرقية مثل :استانبول ،وأزمير ،وبيروت ،والإسكندرية ،كما كان للمدن الساحلية الجزائرية علاقات تجارية وثيقة مع الموانئ الأوربية على البحر المتوسط مثل :نابولي وليفورن ،وجنوة ،والبندقية ،ومرسيليا ،وبرشلونة ،وأليكانت ،وقد كان لكل من ليفورن ومارسيليا الحظ الأوفر العلاقات التجارية ،لذلك استحوذ تجارها على المبادلات التجارية مع الجزائر ،لذلك احتكروا شراء المواد الأولية من حبوب وصوف وجلود وزيت وشمع وتمر ومرجان ،كما احتكروا تصدير البضائع الأوربية إلى الجزائر .

2- الجيش :

اعتمدت الجزائر على قوة أساسية من الجند التركي تؤلف (الأوجاق) ،القوة البرية للجيش الانكشاري ،وقد وجدت أول نواة لهذه القوة في سنة 1519م ،عندما أرسل السلطان العثماني سليم الأول 2000 انكشاري إلى خير الدين ،إضافة إلى 4000 من المتطوعين ،وفي سنة 1556م أرسل السلطان سليمان القانوني 40 سفينة عليها 6000 جندي إلى صالح رايس ،ومنذ ذلك الوقت كانت الهجرة أو التجنيد الطوعي من مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية ؛هي التي تغذي الأوجاق باستمرار .وكان حكام الجزائر يرسلون بعثات لجلب الجنود من الأناضول والمشرق ،كما كان للجزائر وكلاء دائمون يقيمون في المدن والموانئ والجزر التابعة للإمبراطورية لجلب الجنود ،ومن جهة أخرى كان على الجزائر إرضاء السلطات العثمانية والدولة العثمانية لتسهيل عملية التجنيد ،وتأييد الدعاية الجزائرية له .وقد استمرت هذه الظاهرة طيلة العهد العثماني ،وكانت إحدى مظاهر العلاقات الجزائرية العثمانية .